

تقرير حول الإجراءات التي قامت بها مملكة البحرين للحفاظ على استقرار سوق العمل في ظل تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)

تأثرت مملكة البحرين كما بقية دول العالم بانتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، وإيماناً من حكومة مملكة البحرين بأهمية العنصر البشري وأنه يأتي في المقام الأول ضمن قائمة خطتها، فقد شرعت بتنفيذ حزمة من الإجراءات الصارمة الاحترازية، لحماية المواطنين والمقيمين على أرضها، على المستوى الصحي والاقتصادي والإنساني.

و مع بداية تسجيل حالات الإصابة، باشرت المملكة بإعداد خططها لمواجهة هذا الحدث الطارئ، إذ ترأس صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، لجنة تنسيقية عليا لإدارة هذه الأزمة، وصدر على أثرها جملة من القرارات لمواجهة هذه الأزمة، وساهمت هذه الخطوات والإجراءات الاستباقية في تحقيق نتائج إيجابية مثمرة، وبثت الطمأنينة في نفوس الجميع مواطنين ومقيمين، عمال وأصحاب عمل.

واعمالاً للمبادئ التي تنتهجها مملكة البحرين في مجال تعزيز المساواة بين الأفراد في جميع ميادين الحياة، ومعاملة الجميع على أساس المساواة في الكرامة والإنسانية، وتساوي الجميع -مواطنون ووافدون- أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة، فقد تم تفعيل هذه المبادئ بصورة أكبر خلال هذه الأزمة. فقد عملت حكومة مملكة البحرين على تعزيز مبدأ المساواة بشكل شامل، إذ تطبق القرارات والإجراءات الاحترازية على جميع المواطنين والمقيمين على حد سواء ودون تمييز، بل تم مراعاة ظروف الفئات المستضعفة في المجتمع بصورة أكبر، وبشكل خاص العمالة المتعاقد.

وتتناول هذه الورقة الجهود التي قامت بها مملكة البحرين في مجال الحفاظ على استقرار سوق العمل.

في مجال الرعاية الصحية

شددت توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، على التزام وزارة الصحة بتقديم الرعاية الطبية والخدمات الصحية للفحص والحجر والعلاج لجميع المواطنين والمقيمين في المملكة على حد سواء، بالمجان في مراكز الحجر الصحي الاحترازي ومراكز العزل والعلاج من فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن الاجراءات الصحية التي تم اتخاذها ما يلي:

1. توفير مراكز الحجر الصحي الاحترازي ومراكز العزل والعلاج.
2. تدشين خدمة الفحص عبر الوحدات المتنقلة للفحص، وهذه الوحدات مجهزة وفق المعايير الطبية المعتمدة.
3. تدشين مركز الاتصال الموحد 444.
4. وقف تحصيل أجره الاستشارة الطبية لغير البحرينيين بقيمة 7 دينار، بما فيهم العمالة المنزلية، بهدف تشجيع المقيمين للحصول على الاستشارات الطبية وبالتالي تشخيص الحالات مبكراً لمكافحة تفشي فيروس كورونا.
5. إجراء زيارات ميدانية لعدد من مناطق مملكة البحرين لأخذ العينات العشوائية وإجراء الفحوصات المخبرية عن طريق وحدات الفحص المتنقلة، ويتم هذا الاجراء بالتعاون بين الفرق الطبية والإدارة العامة للدفاع المدني وأفراد شرطة خدمة المجتمع والمتطوعين، بهدف تعزيز صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.
6. قيام الإدارة العامة للدفاع المدني، بعمليات تطهير وتعقيم المناطق ومواقع العمل.
7. قيام أفراد شرطة خدمة المجتمع، بزيارات ميدانية لتوعية وتنظيف مختلف فئات المجتمع من مواطنين ومقيمين والتأكد من اتباعهم للإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية اللازمة والتزامهم بكافة التعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات المعنية.
8. طبقت الجهات الحكومية نظام العمل من المنزل على 70% من القوى العاملة لديها، مع ضمان استمرار كافة الخدمات الحكومية بذات الكفاءة، ويطبق ذلك على كافة العاملين في القطاع الحكومي من المواطنين وكذلك الوافدين والأجانب العاملين في القطاع العام.
9. أصدرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، تعميماً ملزماً للشركات وأصحاب العمل يتضمن عدد من الإجراءات التي تهدف الى حماية العمالة المتعاقد في مواقع العمل والمساكن، وتتمثل هذه الإجراءات بالتالي:
 - أ. اتخاذ الإجراءات الوقائية في مواقع العمل، والتي تتمثل في توفير كامات الوجه الوقائية وإلزام جميع العمال باستخدامها في مواقع العمل، وعدم السماح بدخول الأفراد الى المنشأة او مواقع العمل قبل التأكد من استخدامها.
 - ب. القيام بالفحوصات المبدئية وعزل المصابين والتواصل مع الجهات المختصة.
 - ج. تطبيق سياسة العمل من المنزل للعاملين والعاملات في مواقع العمل، كلما أمكن ذلك عملياً وعلى وجه الخصوص للأمهات العاملات.

- د. تقليل عدد العمال في مواقع العمل ومساكن العمال، بما فيها غرف الاستراحة وغرف الانتظار وغرف تبديل الملابس للعمال والمركبات الخاصة بنقل العمال داخل المنشأة ومواقع العمل.
- هـ. تعقيم مواقع العمل ومساكن العمال بشكل مستمر وذلك باتباع التعليمات الصحية المعتمدة من قبل وزارة الصحة.
- و. توفير وسائل التعقيم وتنظيف اليدين للعمال، وتوفير عدد كاف من دورات المياه تتناسب مع عدد العمال في مواقع العمل.
- ز. تخصيص مبان منفصلة، في مساكن العمال، تتسع الى 10% من العمال كحد أدنى وذلك بغرض تخصيصها للحجز الاحترازي بالنسبة للمنشآت التي تستخدم أكثر من خمسين عاملاً.
- ح. زيادة عدد دورات المياه والمرافق الصحية المخصصة للعمال في مساكن العمال.
10. و بهدف تخفيف كثافة العمالة الأجنبية في مناطق سكنهم وفي مساكن العمال، ومن ضمن الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تسهم في الحد من انتشار هذا الفيروس خاصة في اوساط العمالة المتعاقدة، تعمل وزارة الداخلية على تهيئة مساكن مؤقتة في مختلف محافظات المملكة لإقامة جزء من العمالة الوافدة.
11. تجدر الإشارة إلى أن العمالة المنزلية بإمكانها الاستفادة والوصول إلى كافة الخدمات الطبية من الفحوصات الخاصة بالمرض، و العزل، وتلقي العلاج الملائم، ولا يتطلب ذلك الحصول على موافقة من قبل رب الأسرة الذي تعمل لديه.

في مجال استقرار سوق العمل

صدرت التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله، بالإعلان عن **حزمة مالية واقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار بحرينى لتوفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص**، بهدف توحيد الجهود الوطنية لمواجهة انعكاسات الانتشار العالمي لفيروس كورونا على المستوى المحلي بما يحافظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين بالتوازي مع استمرار برامج الدولة ومسيرة عملها تحقيقاً لمساعي التنمية المستدامة لصالح المواطنين والمقيمين.

وستسهم هذه الحزمة بشكل كبير في الحفاظ على النمو المستدام وتمكين القطاع الخاص البحريني من تجاوز تأثيرات هذه الأزمة، وذلك بتوفيرها للسيولة المالية الكافية التي ستخفف من الأعباء والالتزامات التي يتحملها صاحب العمل، كما أنها ستساعد في توفير الظروف الملائمة التي تسمح للقطاع الخاص ومؤسساته وشركاته في استمرار نشاطها قدر الامكان بشكل تنافسي والنهوض بمسؤولياتها وأدوارها الريادية والتنافسية للمساهمة في مواصلة تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

وتتمثل أبرز قرارات هذه الحزمة فيما يلي:

1. وقف رسوم العمل الشهرية ورسوم إصدار وتجديد تصاريح العمل لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من 1 أبريل 2020.
2. الإعلان عن فترة سماح لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة "غير النظامية" حتى نهاية العام 2020، ويمكن للعامل الوافد التقدم بطلب تصحيح أوضاعه دون دفع أي غرامات أو رسوم إضافية، مع إصدار تصريح عمل وإقامة جديدة بصورة مجانية، كما ستتولى الجهات المعنية مساعدة العامل في الحصول على تصريح عمل ملائم مع صاحب عمل أو تصريح العمل المرن، مع ضمان أنه لن يتم فرض الترحيل على أي عامل وافد.
3. تدشين صندوق العمل (تمكين)، برنامج (دعم استمرارية الأعمال)، وهذا البرنامج يتضمن منحة مقدمة للمشاركة متناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة التي تمتلك سجلاً تجارياً أو ترخيصاً رسمياً لمزاولة نشاطها التجاري، حيث يهدف الدعم إلى توفير السيولة لمعالجة الجوانب التشغيلية في ظل الأوضاع الراهنة للمؤسسات المتأثرة.
4. إعفاء المؤسسات الصناعية والتجارية من الرسوم المستحقة على استئجار الأراضي الصناعية الحكومية لكل من أشهر أبريل ومايو ويونيو من العام الحالي.
5. إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من الرسوم السياحة لمدة ثلاثة أشهر خلال هذا العام.
6. إيقاف تحصيل الإيجارات وبدل الانتفاع عن التجار المنتفعين من أملاك البلديات (في الأسواق المركزية وأصحاب الفرشات من الباعة ومستأجري المحلات الصغيرة في المجمعات والمحلات التجارية التابعة للبلديات، لمدة ثلاثة أشهر بدءاً من شهر إبريل 2020.
7. تكفل الحكومة بتسديد فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات لكل من الأشهر "أبريل ومايو ويونيو" من العام الجاري، ويستفيد من ذلك أيضاً العمالة الوافدة والمقيمين الأجانب في مملكة البحرين.
8. ضمنت الحكومة استمرار عمليات الرقابة على سوق العمل، والتحقق من ضمان التزام أصحاب العمل بالاشتراطات الواردة في قانون العمل في القطاع الأهلي، بما في ذلك صرف الأجور، كما تستمر خدمات تسوية المنازعات العمالية الفردية والجماعية.

9. وتجدر الإشارة إلى أن الجهات المعنية في مملكة البحرين قد أجرت أكثر من 70 ألف عملية فحص للكشف عن المرض للمواطنين والمقيمين في مناطق سكن العمالة الوافدة. كما استفادت العمالة الوافدة من مراكز العزل، وسجلت أكثر من 300 إصابة لعمالة وافدة يتلقى جميعهم العلاج الملائم في المستشفيات والمراكز الصحية المخصصة.

في مجال التوعية

1. أطلقت وزارة شؤون الإعلام حملة إعلامية تلفزيونية وإذاعية للتوعية بشأن مواجهة فيروس كورونا (COVID-19)، وذلك عبر سلسلة من الفواصل التلفزيونية والإذاعية التي تشمل الإجراءات الاحترازية والإرشادات الصحية اللازمة للتعامل مع هذا الفيروس المستجد. ويتم العمل على إيصال الرسالة الإعلامية لمختلف شرائح المجتمع وتشمل الحملة سبع لغات مختلفة هي الإنجليزية والفرنسية والألمانية والفلبينية والهندية والأوردو واليابانية، وستستمر هذه الحملة في تقديم الإرشادات الصحية لجميع المواطنين والمقيمين عبر منصاتها المرئية والمسموعة والإلكترونية.
2. قامت وزارة الخارجية ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بعقد جملة من اللقاءات مع ممثلي سفارات العمالة الوافدة، فضلاً عن التواصل والمتابعة مع منشآت القطاع الخاص، وذلك لإبلاغهم بالإجراءات الوقائية المطلوبة بما يحفظ سلامة وصحة الجميع.
3. نفذت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية زيارات تفتيش ميدانية لمسكن العمال وتوزيع المنشورات والملصقات الإرشادية والتوعوية من أخطار فيروس كورونا وكيفية اتخاذ الاحتياطات الوقائية، كما تم بالتعاون مع وزارة الصحة وضع اليافطات والإعلانات ذات الصلة، بعدة لغات بما فيها الموجهة للعمالة الوافدة بالقرب من مساكن العمال والمناطق الصناعية، إلى جانب التواصل مع العمالة الوافدة من خلال الرسائل النصية ونشر آخر المستجدات والإجراءات المطلوبة لحمايتهم.
4. تعمل شرطة خدمة المجتمع، خلال الزيارات الميدانية لمختلف مناطق البحرين، بتوعية وتنقيف مختلف فئات المجتمع من مواطنين ومقيمين والتأكد من اتباعهم للإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية اللازمة والتزامهم بكافة التعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات المعنية.

مراعاة حقوق الانسان في ظل هذه الجائحة

1. راعت مملكة البحرين من خلال الإجراءات التي وردناها هنا، حقوق الإنسان المتعارف عليها كالحق في الصحة الذي يعد حقاً أساسياً للإنسان، والحق في الخصوصية، فضلاً عن اعتماد البحرين للشفافية والوضوح في نقل المعلومات.

2. وحرصت البحرين على تطبيق معايير حقوق الانسان في مواجهة فيروس كورونا سواء في أماكن العزل والحجر والفحص، وعند انتهابها للخطط البديلة والطائرة الهادفة لضمان توفير الغذاء والرعاية الصحية لجميع المواطنين والمقيمين، مما يعكس اهتمام الدولة بالحق في الصحة والحق في الغذاء والماء، وتطبيق المراقبة الصحية وحماية الصحة العامة للجميع من دون أي انتهاك للحريات الشخصية. وبذلك تواصل المملكة تعزيز مكانتها في احترام حقوق الانسان على المستوى الإقليمي والدولي.

3. وتود مملكة بأن تذكر بأن التشريعات الوطنية في مجال العمل وغيرها توفر الحماية القانونية اللازمة للعمالة الوافدة من حيث تنظيم علاقات العمل وفقاً لمعايير العمل الدولية. ولا تألوا الأجهزة الرسمية جهداً في الرقابة على تطبيق المبادئ القانونية المقررة، كما يسعى جهازا التفتيش في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وهيئة تنظيم سوق العمل إلى ضبط أي ممارسات أو استغلال للعمالة الوافدة في سوق العمل.

4. ونذكر فيما يلي عدداً من أبرز المبادرات التي نفذتها مملكة البحرين في مجال حماية العمالة الوافدة:

■ أقرت التشريعات الوطنية في خطوة رائدة في المنطقة حق العامل الوافد في الانتقال من صاحب عمل إلى آخر

دون موافقة صاحب العمل الذي يعمل لديه وفق الضوابط العادلة التي حددها القانون.

■ استحدثت مملكة البحرين **نظام تصريح العمل المرن**، والذي بدأ العمل به منذ منتصف يوليو 2017، و يتيح هذا النظام لأي عامل وافد يعمل في ظروف غير عادلة أن يتقدم بشكل مستقل للحصول على تصريح شخصي للعمل دون الارتباط بصاحب عمل، وفقاً للضوابط المقررة، مما يجنبه أي استغلال، كما يضمن له الحصول على كافة أوجه الرعاية والحماية القانونية. و سيتيح هذا النظام للعامل الوافد بتوقيع عقود عمل مؤقتة مع التمتع بكافة الامتيازات والحقوق التي أقرها قانون العمل في القطاع الأهلي، ومن ضمنها حرية الانتقال وتغيير صاحب العمل. كما وعبر عدد من سفارات البلدان الآسيوية المرسله عن إشادتها بهذا النظام و الامتيازات التي يوفرها لعمالها في مملكة البحرين.

■ أتاحت المملكة لكافة العاملين الاستفادة من **نظام التأمين ضد التعطل** دون تمييز بين فئاتهم أو جنسياتهم لحماية العامل من العوز والحاجة أثناء فترة تعطله.

■ تتمتع العمالة الوافدة كالعامة الوطنية **بحق التمثيل لجميع العمال في النقابات والاتحادات العمالية** بصرف النظر عن جنسياتهم، كما لهم الحق في ممارسة الإضراب للدفاع عن مصالحهم المشروعة، والتفرغ للقيام بالأنشطة النقابية، وحماية النقابيين من الفصل بسبب نشاطهم النقابي.

■ **خضوع العمالة المنزلية للأحكام الأساسية الواردة في قانون العمل** من حيث تطبيق مبادئ عقد العمل، وحماية الأجر، والإجازات السنوية، ومكافأة نهاية الخدمة والإعفاء من رسوم التقاضي على العمالة المنزلية في مملكة البحرين في كافة المراحل القضائية.

■ واستحدثت مملكة البحرين **وحدة خاصة لدعم وحماية العمالة الوافدة**، ويعد أول مركز شامل في المنطقة لدعم وحماية العمالة وفقاً للمواصفات الدولية يضم مركزاً للإيواء يقدم خدمات متكاملة للعمالة الوافدة من الجنسين التي تقع ضحية استغلال أصحاب العمل، وهذا المركز مجهز برقم اتصال يعمل على مدار الساعة ويقدم خدماته بسبع لغات مختلفة. وقد استفاد من خدمات هذا المركز أكثر من 670 عامل وافد خلال العام 2016 من مختلف الجنسيات قدمت لهم جميع أنواع الخدمات الاستشارية والصحية، بالإضافة إلى تصحيح الأوضاع القانونية لمن رغبوا في الاستمرار في البقاء في مملكة البحرين والحصول على فرصة عمل.

انتهى